

الأنشطة الرقابية لمجلس النواب (يونيو- يوليو ٢٠٢١م)

انطلاقاً من المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس النواب في ممارسة دوره الرقابي حسب الوجه المبين في دستور الجمهورية اليمنية وفي ضوء ما حددته اللائحة الداخلية للمجلس قام المجلس بعدد من الأنشطة الرقابية خلال جلساته للفترة الثانية من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي السادس عشر والتي احتوت على ٢٣ جلسة من ١٢ يونيو إلى ١٢ يوليو ٢٠٢١م وتضمنت معظم تلك الجلسات العديد من الأنشطة الرقابية المتنوعة من استجابات وأسئلة وتوصيات وإيضاحات وردود للجانب الحكومي على عدد من الأسئلة والتوصيات. وهنا نورد أهم تلك الأنشطة الرقابية لتلك الفترة.

أعد المادة للنشر / محمد مجمل

البرلمان يستمع إلى استجواب النائب الزنم الموجه إلى وزير المياه

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ١٣- يونيو ٢٠٢٢م برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ عبدالسلام زابية إلى الاستجواب المقدم من النائب علي محمد الزنم والموجه لوزير المياه والبيئة المجلس وهو كالتالي:

بشأن رفع تسعيرة استهلاك المياه بأمانة العاصمة وعدد من المحافظات وكذلك أزمة المياه المستمرة في مدينة إب وبعض المدن الثانوية كالقاعدة ويريم ، حيث سبق وأن وجهت سؤال إلى وزير المياه وتحديدًا بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٩م ، بشأن الأوضاع المأساوية التي تعاني منها مدينة إب جراء انقطاع مياه الشرب لأكثر من شهرين في معظم الأحياء.

وتساءلنا عن دور الوزارة لمعالجة الأزمة وكان حضور الوزير مع المختصين للرد على السؤال في الجلسة والمنعقدة بتاريخ ١ مايو ٢٠١٩م.

وشرح الوزير الوضع وأسباب الأزمة والمعالجات التي ألتزم بها بصوره عاجله ، وكان سكان المدينة استبشروا خيرا في تحسن ملحوظ لضخ المياه وتقليص الفترة ، لكنها وللأسف الشديد لم تدم طويلا ولم تتحسن حتى في موسم الأمطار وعادت أزمة المياه بشكل كبير ولم تصل إلا بعد شهر أو شهر ونصف لمعظم الأحياء في المدينة ، ورغم ما يبذله المحافظ من جهود ومتابعه مستمرة يشكر عليها لكن دون ترجمه عمليه من قبل المؤسسة وكان وزير المياه زار محافظة إب وقام بافتتاح وتدشين مشاريع مياه.

والغريب في الموضوع ما إن غادر المحافظة إلا والأزمة زادت مما تشعر بأن هناك استهلاك إعلامي لتهدئة الرأي العام المطالبين بالخدمة والنقاط الصور وتغطية الزيارة عبر الوسائل الإعلامية وينتظر المواطنون أشهر بعد الزيارة لعل وعسى تحدث انفراجه حقيقيه لكنها تزيد على ما كانت عليه وكما يقال نسمع جعجعة ولا نرى طحيناً.

وكما تعلمون أيضا بأن المجلس الموقر ناقش بحضور الجانب الحكومي تقرير لجنة المياه والبيئة بشأن أزمة المياه في إب والتوصيات التي تضمنه بعض المعالجات وذلك بتاريخ ٢٩ /

يونيو/ ٢٠١٩م كل ذلك وبعد مرور أكثر من عامين المواطن يعاني وفي ظل الوضع الاقتصادي الحرج بسبب العدوان والحصار على بلادنا وما يعانيه ذوي الدخل المحدود وموظفي الدولة المنقطعة رواتبهم وحاجتهم الملحة للمياه يقف عاجزا تماما عن شراء وايت ترتفع أسعارها بحسب توفر المشتقات النفطية أو انعدامها ورغم كل ذلك إلا أن المؤسسات المحلية للمياه في أمانة العاصمة وعدد من المحافظات تقوم برفع أسعار المياه على المواطنين وكأن الأمور طبيعية والمرتبات تصرف غير مدركين ما يمر به البلد من عدوان وحصار وانقطاع المرتبات التي يعتمد عليها ذوي الدخل المحدود وفي ضوء ما سبق فإننا اضطررنا لأثارة الموضوع مرة أخرى ونوجه الاستجواب الآتي :

أولاً : لماذا تم رفع أسعار استهلاك المياه في أمانة العاصمة وعدد من المحافظات وأسباب ذلك والتوضيح عن مقدار الزيادة في كل محافظة؟

ثانياً: ما سبب استمرار أزمة المياه في مدينة إب ووصول الخدمة بعد أكثر من شهر في معظم أحياء المدينة ؟ ولماذا لم تلتزم المؤسسة بضخ المياه الى المدينة القديمة باب وفقا للآلية المقررة والمعمول بها سابقا تقديرا للظروف المعروفة لدى المؤسسة ؟

ثالثاً: ما ذا تم تنفيذه عمليا من النقاط المطروحة في سؤالنا السابق وما تعذر تنفيذها مع ذكر الأسباب وتحديد المسؤولين عن ذلك ؟

رابعاً: التزم الجانب الحكومي بتوصيات تقرير لجنة المياه والبيئة بشأن أزمة المياه في مدينة إب ماذا نفذ عمليا من تلك التوصيات ومالم ينفذ منها مع أسباب ذلك وتحديد المسؤولين المقصرين في التنفيذ ؟

مجلس النواب يستمع لإيضاحات رئيس الحكومة وبعض الوزراء بشأن عدد من التوصيات التي أقرها المجلس

استعرض مجلس النواب في جلسته يوم ١٦ يونيو ٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي، بحضور رئيس حكومة الإنقاذ الوطني الدكتور عبد العزيز بن حبتور وأعضاء الحكومة، جملة من التوصيات التي سبق وأقرها بشأن عدد من القضايا والمواضيع والتزمت الحكومة بتنفيذها.

ورحب رئيس مجلس النواب، برئيس وأعضاء الحكومة في بيت الشعب مؤكدا على أهمية تضافر الجهود لتعزيز التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وأكد على أن طلب المجلس حضور الحكومة، لغرض إعانتها على تجاوز مكامن الضعف ومعالجة الاختلالات.

إيضاحات رئيس الوزراء

عبر رئيس مجلس الوزراء، عن الشكر للجهود التي يبذلها رئيس وهيئة رئاسة وأعضاء مجلس النواب في الجانبين التشريعي والرقابي مشيرا إلى بعض الصعوبات التي تحول دون تنفيذ بعض التوصيات ومنها عدم توفر الإمكانيات اللازمة في ظل استمرار العدوان والحصار.

ولفت رئيس الوزراء، إلى أن الوضع استثنائي الذي تمر به البلاد يتطلب مراعاة الظروف وتعاون الجميع والبحث عن البدائل الممكنة والمتاحة واتخاذ إجراءات استثنائية لتجاوز تلك الصعوبات.. مؤكدا حرص الحكومة على تعزيز التكامل مع مجلس النواب والالتزام بالتوصيات الصادرة عنه وتنفيذها.

وطلب الدكتور بن حبتور، من مجلس النواب منح الحكومة مهلة إلى يوم الأربعاء المقبل، لاستيفاء التقارير من بقية الوزارات ليتسنى لها تقديم تقرير شامل عن أدائها خلال الفترة الماضية وكذا ما يتعلق بتنفيذ توصيات مجلس النواب، ووافق المجلس على ذلك.

وفيما يخص التوصيات التي قدمت للحكومة من المجلس ، أكد رئيس الوزراء على إن الحكومة قد شكلت لجانا من كل الوزارات لدراستها والرد عليها ،موضحاً بأن البلد في وضع استثنائي وهذا الوضع يحتاج لإجراءات استثنائية وبعض هذه التوصيات تم تنفيذها والبعض لم نستطع تنفيذها بسبب نقص الإمكانيات ولدينا (١٨) توصيه طرحت من قبل المجلس وهي أساسية موزعة على كل الوزارات وسوف يوضح كل وزير ما يخصه وفيما يخص تأخير خطه الإنفاق أشار بأن هناك أسباب أدت لتأخير تقديمها وسوف يوضحها الأخ / وزير المالية.

كما أكد بأن هناك تقرير أعدته (٢٠) وزارة وسوف تقدمه الحكومة إلى المجلس في أقرب وقت ممكن ولكن نتيجة لطلب الحكومة اليوم بصورة مستعجلة لم نتمكن من إنجازه وتقديمه إلى المجلس وان شاء الله يتم تقديمه في أقرب وقت ممكن ونحن في الحكومة مستعدون للرد على أية استفسارات أو أسئلة تقدم إلينا والإخوة الوزراء جاهزون لذلك .

إيضاحات نائب رئيس الوزراء وزير المالية حول تأخير خطة الإنفاق للعام ٢٠٢١م

استمع المجلس أيضا في جلسته يوم يوم ١٦ يونيو ٢٠٢١م من الأخ / نائب رئيس الوزراء وزير المالية إلى إيضاحات فيما يخص تأخير تقديم خطة الإنفاق للعام ٢٠٢١م والعمل بخطة الإنفاق للعام ٢٠٢٠م حيث أوضح بأنه لاشك بأن المجلس اطلع على ما أصدرته ما تسمى لجنة الخبراء لدول تحالف العدوان والتي أشارت بصراحة وتفصيل إلى الأمور ذات القضايا المرتبطة بالجانب الاقتصادي لذلك قررت الحكومة بأن تمضي بخطة الإنفاق للعام ٢٠٢٠م وهذا ليس مخالف للدستور والقانون لان فيه مصلحة للبلد.

وفيما يخص الحسابات الختامية أوضح بأنه سوف يتم تقديم الحسابات الختامية للعام ٢٠١٦م خلال هذه الفترة وهو جاهز .. وبالنسبة لأسعار المشتقات النفطية أوضح أن مجلس الوزراء كلف وزير المالية ووزير النفط بمراجعة الأسعار وهذه الأسعار أقرتها وزارة المالية والنفط بحسب المتغيرات .

بعد ذلك أقر المجلس أن تعطي الحكومة مهلة إلى الأربعاء القادم ٢٣ يونيو ٢٠٢١م لتقديم تقرير متكامل عن ذلك.

مجلس النواب يستمع لإيضاحات وكيل أول وزارة الإدارة المحلية بشأن مشروع مياه الجراحي

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ١٩ يونيو ٢٠١٦م برئاسة رئيس المجلس النواب الشيخ يحيى علي الراعي إلى إيضاحات الأخ / عبد السلام الضلعي وكيل أول وزارة الإدارة المحلية بشأن مشروع مياه الجراحي .. حيث أكد بأن المشروع كان متعثراً في الفترة السابقة وقد قام المجلس المحلي بتسليمه للمستثمر لتشغيله وذلك مقابل مساعدة له من المجلس المحلي واستلم المستثمر المشروع وقام بإصلاح الشبكة وتشغيله والمشروع حل كثير من المشاكل فيما يخص المياه ومازال المجلس المحلي المشرف على المشروع بحيث يستفيد المواطنين منه ..

واقر المجلس حضور الوزير لمناقشة الموضوع وإذا لم يحضر فإن المجلس سوف يعيد تكليف اللجنة التي سبق وأن كلفتها للنزول إلى المشروع لمعرفة الحقيقة .

البرلمان يستمع لإيضاحات وزير الكهرباء والطاقة حول كهرباء الحديد والصندوق الخاص بدعم ذلك

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٢٠ يونيو ٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي إلى إيضاحات وزير الكهرباء والطاقة أحمد محمد العلي حول موضوع كهرباء الحديد والصندوق الخاص بدعم ذلك والتي أكد على فيها تلبية الوزارة لتنفيذ كل ما يتعلق بالمهام المناطة بعمل الوزارة مشيراً إلى أن الوزارة بصدد متابعة تنفيذ عدد من المشاريع مشيراً إلى بعض الصعوبات التي تعترض سير الأداء وتتطلب تعاون الجميع لتجاوزها.

وطلب من المجلس الدعم لتجاوز المعوقات التي تمر بها وزارة الكهرباء موضحاً بأن الصندوق لم ينشأ بهدف دعم كهرباء الحديد فقط بل أنشئ لدعم الاحتياجات الضرورية للمحافظة مؤكداً بأن إيرادات الصندوق لم تكن بالحجم الكبير وأنه تم صرف مبالغ من الصندوق لطوارئ وزارة الدفاع ومبالغ للكوارث الطبيعية والضحايا .

وأوضح بأن هناك اهتمام كبير من قبل القيادة الثورية والسياسية لحل مشكلة كهرباء الحديد.

وخلال الجلسة أكد رئيس مجلس النواب على أهمية أن تضطلع الوزارة بتنفيذ كافة التوصيات والملاحظات الصادرة عن المجلس فيما يتعلق باستعادة نشاط المؤسسة العامة للكهرباء وتوليد الطاقة الكهربائية وبذل المزيد من الجهود لتجاوز أوجه القصور وتحسين الأداء والتخفيف من الأعباء التي أثقلت كاهل المواطن وخاصة في المناطق الساحلية والبحث عن الحلول وفقاً لما هو ممكن ومتاح.

وبعد نقاش مستفيض أكد الأخوة نواب الشعب على أهمية إيجاد الحلول المناسبة لموضوع كهرباء الحديد والتخفيف من معاناة أبناء المحافظة أقر المجلس إحالة الموضوع إلى اللجنة المختصة لمناقشته مع الجانب الحكومي في ضوء الملاحظات التي طرحها عدد من أعضاء المجلس وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس في جلسة قادمة.

البرلمان يستمع لإيضاحات وزير الصناعة والتجارة ومحافظ ذمار حول إنشاء المنطقة الصناعية بمحافظة ذمار.

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٢١ يونيو ٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس النواب الشيخ يحيى علي الراعي إلى إيضاحات الأخ / وزير الصناعة والتجارة حول إنشاء المنطقة الصناعية بمحافظة ذمار .. حيث أوضح بأن الوزارة سوف تقيم مناطق صناعية في كل المحافظات وفقاً للرؤية الوطنية لبناء الدولة المدنية الحديثة لأن المناطق الصناعية سوف تشجع على جلب المستثمرين للاستثمار في بلادنا.

وفيما يخص المنطقة الصناعية في محافظه ذمار تم تسليم هذه الأرض من قبل هيئة أراضي وعقارات الدولة باعتبارها أرض تتبع الدولة ونزل الأخ/ وكيل الوزارة والفريق الفني إلى الموقع ورفعوا تقريراً بأنه لا بد من وجود ممول لعمل الخدمات في هذه المنطقة وتم الاتفاق مع شركة شبام القابضة ببناء البنية التحتية وعند التنفيذ اعترض المواطنون بحجة أن لهم أراض خاصة بهم وحضروا إلى الوزارة وقلنا لهم بأن الوزارة استلمتها من هيئة أراضي وعقارات الدولة ومع ذلك من لديه إثبات أن له ملكية خاصة فإن الوزارة سوف تعوضه تعويض عادل وبالطريقة المناسبة .

إيضاحات محافظ محافظة ذمار حول إنشاء المنطقة الصناعية

استمع المجلس في جلسته يوم ٢١ يونيو ٢٠٢١م إلى إيضاحات محافظ محافظه ذمار الأخ محمد البخيتي.. حيث أوضح بأنه مع إقامة المنطقة الصناعية ويدعمها ولكن هناك أراضي وتخص المواطنين في الأرض المحجوزة للمنطقة الصناعية وكونه محافظ المحافظة فإنه معني بحمايه أراضي المواطنين وتعويضهم التعويض العادل ولن يسمح بإقامة أي منشأة فيها قبل تعويض المواطنين .

ثم أكد الأخوة الأعضاء على أهمية إقامة المنطقة الصناعية ولكن بعد تعويض المواطنين التعويض العادل مشددين على أن تكون المنطقة الصناعية بعيدة عن المناطق السكنية..

التزام وزير الكهرباء بالتوصيات الواردة بتقرير اللجنة للخدمات

استمع مجلس النواب أيضاً في جلسته يوم ٢١ يونيو ٢٠٢١م إلى التزام الأخ / وزير الكهرباء والطاقة بالتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمات بشأن الشكوى المقدمة من النقابة العامة لعمال وموظفي وزارة الكهرباء والطاقة المتعلقة بعدم العمل بالرؤية المقدمة منها والهادفة إلى استعادة نشاط المؤسسة العامة للكهرباء وتوليد الطاقة الكهربائية .. وتحفظ على التوصية الخاصة بشراء الطاقة كونها مكلفة وغير مجدية .

المجلس يستمع لسؤال النائب بكير الموجه لوزير الكهرباء

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٢٢ يونيو ٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس النواب الشيخ يحي علي الراعي إلي السؤال التالي الموجه من الأخ محمد بكير صلاح عضو المجلس الموجه للأخ / وزير الكهرباء والطاقة وهو كالتالي :

قيام الوزارة بفرض رسوم بالمخالفة لنص الفقرة(ب) من المادة (١٣) من الدستور التي تنص على: ((إنشاء الرسوم وجبايتها وأوجه صرفها وتعديلها والإعفاء منها لا يكون إلا بقانون.)) (حيث قامت الوزارة بالتالي: فرض رسوم تحت اسم اشتراكات شهرية في استخدام خدمة الكهرباء ورفع أسعار بيع الكيلو وات من الطاقة المنتجة من المحطات الرئيسية التابعة للدولة ومن المحطات التابعة للقطاع الخاص ، في حين يعيش المواطنون ظروف معيشية صعبة وخاصة في المناطق الساحلية ومعظم محافظات الجمهورية خلال الفترة الحالية نتيجة الحرب الذي تفوقها دول تحالف العدوان على بلادنا، حيث تشهد معظم المحافظات وخصوصا المحافظات الساحلية كمحافظتي الحديدة وحجة من ارتفاع شديد في درجات الحرارة يعاني منها كافة السكان ، ناهيك عن كبار السن والأطفال والمرضى ولكن قابل هذا الوضع ارتفاع في أسعار بيع الكيلو وات من الكهرباء المنتجة عبر المحطات الرئيسية التابعة للدولة .

مما شجع أصحاب المحطات التابعة للقطاع الخاص لرفع الأسعار وأخر ارتفاع كان في نهاية شهر شعبان الماضي كهدية لأبناء المناطق الساحلية من وزارة الكهرباء والطاقة بمناسبة دخول شهر رمضان المبارك حيث قامت الوزارة وللأسف الشديد دون أي شعور بظروف المواطنين وما يعانونه من ارتفاع درجة الحرارة وذلك برفع أسعار بيع الكيلو وات من المحطات الرئيسية للدولة ومحطات القطاع الخاص وذلك كما يلي:

المحطات الرئيسية

- ارتفع سعر بيع الكيلو وات من الكهرباء من مبلغ (١٧٠) ريال/ للكيلو وات إلى مبلغ (٢٢٥) ريال/ للكيلو وات ، في محافظة الحديدة وحجة وأكثر من ذلك في المحافظات الأخرى.
- فرض رسوم اشتراك شهري ورفع قيمتها من وقت لآخر إلى أن وصلت إلى مبلغ (١٠٠٠) ريال/ شهرياً وأكثر.

محطات القطاع الخاص بعد أن أعطي لهم الضوء الأخضر من وزارة الكهرباء :
- ارتفع سعر بيع الكيلو وات من مبلغ (٢٢٠) ريال/ للكيلو وات إلى مبلغ (٢٨٠) ريال/ للكيلو وات في محافظة الحديدة وحجة وأكثر من هذا المبلغ في المحافظات الأخرى.

- فرض رسوم اشتراك شهري لاستهلاك الكهرباء ورفع قيمتها من وقت لآخر إلى أن وصلت إلى مبلغ (٢٠٠٠) ريال/شهر.
ما المسوغ القانوني في فرض تلك الرسوم على استهلاك الكهرباء وارتفاع أسعار البيع المجحف بحق المواطنين وخاصة في المناطق الساحلية.

البرلمان يستمع إلى إيضاحات وردود الحكومة على توصيات المجلس ويحيل الردود للجان المختصة

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم ٢٣ يونيو ٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس النواب الشيخ يحيى علي الراعي من وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي عبد الله أبو حليقة بحضور رئيس الوزراء الدكتور عبد العزيز بن حبتور وأعضاء الحكومة إلى إيضاحات الحكومة حول ما تقدمت به من ردود على توصيات المجلس في ضوء المصفوفة المقدمة من مجلس النواب للفترة من ٢٠١٨م وحتى العام ٢٠٢٠م والتي تتضمن ردود عدد ٢١ وزارة ومؤسسة حكومية .

وأكدت الحكومة في إيضاحاتها على أنه سيتم استيفاء ردود بقية الجهات تباعا على توصيات المجلس وموافاة المجلس بتلك الردود .

ولفتت إيضاحات الحكومة إلى الأخذ بالاعتبار استمرار العدوان والحصار والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد..

وبعد نقاش مستفيض أكد فيه الأخوة نواب الشعب على أهمية موافاة المجلس بكل ما يتعلق بتوصيات المجلس السابقة وما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه مع الأسباب والصعوبات التي تحول دون ذلك..

وشدد الأخوة نواب الشعب على ضرورة مضاعفة الجهود والبحث عن كافة الخيارات الممكنة والمتاحة لتوفير الخدمات الضرورية والتخفيف من معاناة المواطنين فيما يتعلق بتوفير المشتقات النفطية والغاز المنزلي في أمانة العاصمة وبقية المحافظات؛ وكذا ضبط أسعار السلع الغذائية والدوائية وتحسين الخدمات الصحية والضرورية وما يتعلق بصرف رواتب موظفي الدولة مدنيين وعسكريين.

وأقر المجلس إحالة المصفوفة المتعلقة بالردود المقدمة من الحكومة بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس إلى اللجان المختصة لدراستها وإبداء الملاحظات عليها وموافاة المجلس بنتائج ذلك.

النواب يلزم وزارة المياه بعدد من التوصيات ويستمع لإيضاحات الوزير

أقر مجلس النواب في جلسته يوم ٢٧ يونيو ٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي تقرير لجنة المياه والبيئة بشأن متابعة وتقييم أداء المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة والأضرار الناتجة عن الحرب التي تقودها دول تحالف العدوان على بلادنا وذلك بعد التزام الجانب الحكومي ممثلاً بوزير المياه والبيئة م. عبد الرقيب الشرماني بالتوصيات التالية:

١- على الحكومة العمل على ضرورة حيازة الأرض الخاصة بمشروع إنشاء محطة الصرف الصحي الجديدة وتعويض أصحاب الأرض (الملاك الفعليين) التعويض العادل.

٢- تفعيل وتطبيق قانون المياه رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢م خصوصا ما يتعلق بضبط المخالفين في الحفر العشوائي ومراقبة أعمال الحفر للحد من الحفر العشوائي وحماية الأحواض المائية من استنزاف المياه.

٣_ على وزارة المياه والبيئة القيام بالتالي :- أ- بناء حواجز مائية في بعض المناطق بأمانة العاصمة لتعزيز مصادر المياه مع الأخذ في الاعتبار العوامل والظروف الطبيعية للمناطق التي سيتم عمل الحواجز المائية فيها.

ب- العمل على معالجة مياه الصرف الصحي الداخلة إلى محطة المعالجة لاستغلال المياه الخارجة من المحطة وضخها للمزارعين وذلك للمساهمة في التقليل من استنزاف المياه الجوفية.

ج- سرعة إعادة تأهيل واستبدال شبكة الصرف لمدينة صنعاء القديمة المتهاكلة والتي أنتهي عمرها الافتراضي تفاديا للأضرار الناتجة عن تسرب مياه الصرف الصحي.

د- التنسيق مع السلطة المحلية والجهات الأمنية بأمانة العاصمة بإزالة مخالفات توصيل المياه وضبط المخالفين والمتلاعبين بعدادات وشبكة المياه وكذا المعتدين على موظفي وعاملي المؤسسة والفرق الفنية وإحالتهم إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

هـ - تنفيذ بعض مشاريع المياه في عدد من المناطق والأحياء في أمانة العاصمة المحرومة من المياه خصوصا المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

و- إجراء الصيانة الدورية لشبكة المياه للحفاظ على الشبكة من التدهور، وكذا صيانة شبكة الصرف الصحي وبالأخص التي يكثر فيها الانسداد والطفح لمياه الصرف الصحي في عدد من مناطق وأحياء أمانة العاصمة .

ز - سرعة إعادة وتأهيل الآبار المتوقفة عن الخدمة وحفر آبار جديدة مدروسة لزيادة ضخ المياه للشبكة الرئيسية لما من شأنه تغطية الأحياء والمناطق بأمانة العاصمة بكميات المياه المطلوبة.

ح - العمل على إيجاد آلية مناسبة لجدولة وتحصيل المديونية لفئات المشتركين (المنزلي الحكومي التجاري)

ط- ضخ المياه من المصدر (الآبار) إلى الخزانات الرئيسية للتقليل من نسبة الفاقد من المياه.

ي- تركيب عدادات في شبكات المياه الرئيسية التي تغذي المناطق والأحياء لحصر ومراقبة الفاقد من المياه .

ك- صيانة عدادات المياه المتوقعة الخاصة بالمشاركين واستبدال التالف منها وذلك لتقليل الفاقد من المياه.

إيضاحات وزير المياه والبيئة حول مشروع مياه الجراحي

استمع مجلس النواب أيضا في جلسته يوم ٢٧ يونيو ٢٠٢١م إلى توضيحات من الأخ/ وزير المياه والبيئة حول مشروع مياه الجراحي .. حيث أوضح بأنه كلف رئيس هيئة مياه الريف مع المعنيين بالنزول إلى الجراحي وتم الزام المستثمر الذي سلم له المشروع من قبل السلطة المحلية بالحديده بتخفيض التعرفة من (٣٠٠) ريال إلى (٢٥٠) ريال والمشروع شغال ويخدم المنطقة وهي ذات كثافه سكانية عالية وبالنسبة لمعالجة الاختلالات يجب ان تكون بالتعاون مع السلطة المحلية وهم المعنيين بذلك ومن وقعوا العقد مع المستثمر دون الرجوع الى الوزارة .

وأقر المجلس تكليف لجنة المياه والبيئة بالنزول الميداني مع ممثلين عن وزارتي المياه والبيئة والإدارة المحلية ومحافظة الحديدة للاطلاع على موضوع مشروع مياه الجراحي ورفع تقرير بذلك إلى المجلس.

التزام رئيس مصلحة الجمارك بتوصيات تقرير اللجنة المالية للبرلمان

أقر المجلس في جلسته يوم ٢٧ يونيو ٢٠٢٢م تقرير لجنة الشؤون المالية حول نزولها الميداني إلى مركزي الرقابة الجمركية- الحزم م/ الجوف- سقم م/ تعز وذلك بعد التزام الجانب الحكومي ممثلا برئيس مصلحة الجمارك الأخ/ يوسف علي زيارة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير وهي على النحو التالي:

١- العمل على تقييم أداء مكاتب ومراكز الرقابة الجمركية بشكل دوري في كافة مراحل الترسيم الجمركي ابتداء بالفحص والمعاينة وانتهاء بالتمثمين والتحصيل بما يكفل تصحيح أي اختلالات أو تجاوزات أو قصور في تنفيذ أعمال كل مرحلة من مراحل الترسيم الجمركي .

٢- توفير الاحتياجات والإمكانات الضرورية اللازمة لعمل مكاتب ومراكز الرقابة الجمركية كإنشاء الدكات الإسمنتية وتوفير الرافعات الضرورية والسكن والخدمات المناسبة للعاملين وعمل السياجات الحديدية الضرورية .

٣- التقييم المستمر لأداء العاملين في المكاتب والمراكز الجمركية واختيار ذوي الخبرة والكفاءة للعمل في تلك المراكز الرقابية وتفعيل دور إدارة الرقابة الداخلية في المصلحة .

٤- التنسيق بين المصلحة وكافة الجهات العاملة في المراكز الرقابية للحد من تأخر إجراءات الترسيم الجمركي للسلع والبضائع وتراكمها لفترات طويلة في ساحات المراكز الجمركية .

٥- العمل على استيفاء كافة الوثائق والمستندات الحقيقية عند عملية الترسيم والتحصيل مع كتابة الكميات والمواصفات الفعلية للسلع والبضائع في استمارات المعاينة بما يكفل تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب والعوائد الحقيقية والفعلية عليها.

٦- تطوير وسائل وآليات مكافحة التهريب الجمركي للحد من الوسائل المبتكرة من قبل مهربي السلع والبضائع والحد من انتشار السلع والبضائع المهربة .

٧- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف عمل المخلصين أو العاملين الذين ثبت ارتكابهم لمخالفات في إجراءات الترسيم والتحصيل.

التزام نائب وزير شؤون المغتربين بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس بشأن نشاط وأوضاع وزارة شؤون المغتربين في ظل العدوان

أقر مجلس النواب في جلسته يوم ٤ يوليو ٢٠٢١م برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ عبد السلام صالح هشول زابية تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بشأن نشاط وأوضاع وزارة شؤون المغتربين في ظل العدوان والحصار الجائر على بلادنا وذلك بعد التزام الجانب الحكومي ممثلاً بنائب وزير شؤون المغتربين الأخ زايد الريامي بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس وهي على النحو التالي:

١- على الحكومة وتحديداً وزارة المالية رفع مخصصات وزارة شؤون المغتربين الشهرية لتمكينها من القيام بواجباتها ومهامها الكبيرة المناطة بقيادة الوزارة؛ وما هو معتمد حالياً لا يمثل سوى (٦%) مقارنة بما كان معتمد عام ٢٠١٤م ولمواصلتها نشاطها في دعم الجاليات اليمنية والتواصل معها في دول المهجر للقيام بأنشطتها التي تهدف لإيصال مظلومية الشعب اليمني للعالم وكشف جرائم العدوان والحصار على اليمن.

وتعد الجاليات هي القائم بأعمال السفارات المنضوية مع العدوان وتقوم بأنشطة كان لها الأثر البالغ في إيصال معاناة الشعب اليمني وآثار العدوان والحصار إلى العالم الخارجي.

٢- على الحكومة العمل على تنفيذ المسح الشامل للمغتربين اليمنيين بالخارج في هذه المرحلة وفي ظل الظروف الاستثنائية والتي يعد المغترب رافداً أساسياً للاقتصاد الوطني وتوجيه وزارة المالية باعتماد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المسح الشامل للمغتربين في حال تم إقرار تنفيذه وتعذر مواجهة التكلفة من قبل منظمة الهجرة الدولية وفقاً للتفاهات السابقة بهذا الخصوص.

٣- متابعة أوضاع المغتربين في كافة الدول وفي مقدمتها دول تحالف العدوان على اليمن ورصد وتوثيق كافة الانتهاكات والتعسفات التي يتعرضون لها والخسائر المادية بسبب الإجراءات الجائرة؛ وحصر أعداد العائدين وتقييم حالاتهم ومدى مخالفة تلك الدول للمعاهدات والقوانين الدولية ذات الصلة بالمغترب وتكييف ذلك قانونياً وتحريك تلك القضايا عبر المحاكم والمنظمات الدولية والحقوقية وبما لا يضر بالمغتربين الذين مازالوا متواجدين على أراضي دول العدوان.

٤- أهمية تعزيز التواصل والتنسيق المستمر بين وزارتي شؤون المغتربين والخارجية وكافة الجهات المعنية بالمغتربين وبما يكفل حل مشاكلهم في الداخل والخارج.

٥- تقييم العلاقة مع منظمة الهجرة الدولية ومتابعتها لتنفيذ ما تم الالتزام به مع وزارة شؤون المغتربين ومنها تنفيذ المسح الشامل للمغتربين ، ومشروع نظام المغتربين ، ومشروع الهجرة من أجل التنمية في اليمن وعدم منحها أي امتيازات إضافية حتى يتم التأكد من طبيعة

نشاطها وتحديد موقف واضح لكيفية التعامل مع منظمة الهجرة مستقبلا وبما يخدم المصلحة العليا لليمن وأهمية التزامها بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه .

٦- الاهتمام بالمغترب اليمني وقضاياها والعمل على تشجيع الاستثمار وكسب ثقة المغتربين واستكمال كافة الإجراءات لإنشاء بنك المغتربين ليكون وعاء جامعا لرؤوس الأموال الوطنية المهاجرة والعمل على استثمارها بصورة مثالية وبمختلف المجالات الواعدة والمدرسة وذات الجدوى الاقتصادية .

٧- قيام الجهات المعنية بتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لكافة تحويلات المغتربين إلى داخل الوطن وحل أي عوائق قد تواجه ذلك وتشجيع المغترب اليمني لسحب ما أمكن من أمواله لإقامة المشاريع الاستثمارية ومن خلال التسهيلات التي تمنح له وطبقا للنظام والقوانين النافذة ذات الصلة.

٨- التعامل مع قضايا المغتربين المنظورة لدى القضاء بصفة الاستعجال وذلك نظرا لظروف المغتربين وقصر فترة بقاءهم في اليمن بسبب الاغتراب وارتباطاتهم بمصالحهم في دول المهجر وذلك عملا بنص المادة (٢٢) من قانون رعاية المغتربين اليمنيين رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٢م.

٩- على الحكومة تفعيل المجلس الأعلى لرعاية المغتربين وبما ينعكس على رعاية وحل مشاكل المغتربين في الداخل والخارج وفقا للائحة المنظمة لعمل المجلس الصادرة من مجلس الوزراء رقم (١٢٨) لسنة ٢٠٢٠م .

١٠- على الحكومة إلزام وزارة التعليم العالي بتنفيذ المحضر الموقع مع وزارة شؤون المغتربين ومنها اعتماد (٢٠٠) منحة لأبناء المغتربين من ذوي الدخل المحدود في الجامعات الحكومية والأهلية ووفق مفاضلة تجرى لأبناء المغتربين ،

١١- دراسة إمكانية إنشاء صندوق رعاية المغتربين في ظل الظروف الحالية من قبل الحكومة.

المجلس يستمع لسؤال النائب حاشد الموجه لوزير العدل

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٦ يوليو ٢٠٢١م إلى السؤال ال الموجه من النائب أحمد سيف حاشد الموجه لوزير العدل وهو كالتالي:

- ماهي الشروط اللازم توفرها في المتقدم للدراسة في المعهد العالي للقضاء ؟

- ما هي معايير القبول التي يتبعها المعهد العالي للقضاء ؟

- كم عدد الطلبة الذين تقدموا للدراسة هذا العام ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢م ؟ وكم عدد من تم قبولهم ؟

- ما هي المعايير التي بموجبها تم هذا العام إقصاء عدد من الطلبة المتقدمين الذين تجاوزوا كل مراحل المنافسة في امتحانات القبول وبمعدل درجات مرتفعة بينما في المقابل تم قبول طلبة ذوي معدل درجات أقل ؟

- لماذا لا يلتزم المعهد بمبدأ المساواة والكفاءة وبتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة من المحكمة الإدارية والمتعلقة بإجراءات قبول الطلبة الدارسين فيه ؟

- هل المعهد العالي للقضاء بصنعاء والذي يقع ضمن أراضي الجمهورية اليمنية ملزم بدستور الجمهورية وأحكام القضاء أم أنه خارج سلطة القضاء اليمني ودستور الجمهورية اليمنية؟

مجلس النواب يستمع لإيضاحات بشأن الإحالة للتقاعد

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٧ يوليو ٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إلى إيضاحات لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية حول موضوع الإحالة للتقاعد لمن بلغ أحد الأجلين.

وشدد رئيس المجلس خلال الجلسة على ضرورة الاهتمام بالمتقاعدين تقديراً لما قدموه من خدمات في أداء واجباتهم مع عدم استلامهم لمرتباتهم منذ نقل وظائف البنك المركزي إلى عدن.

وأشاد بصمود المتقاعدين إلى جانب صمود وتضحيات أبطال الجيش والأمن واللجان الشعبية وأبناء القبائل الأحرار في مختلف الجبهات.

وحث على توحيد الجهود والبحث عن حلول من شأنها العمل على تعزيز تماسك الجبهة الداخلية وبما يواكب حجم الانتصارات المحققة في هذه المرحلة المهمة التي يمر بها الوطن.

وأكد نواب الشعب في سياق نقاشاتهم لتقرير لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية، أهمية ما ورد في التقرير بشأن موضوع الإحالة لمن بلغ أحد الأجلين للتقاعد.

وأشاروا إلى أنه ليس من العدل إحالة أي موظف للتقاعد من الجهاز الإداري للدولة طالما والمرتبات متوقفة ودون الالتزام بصرف المعاشات التقاعدية عقب إحالتهم وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك.

وشدد نواب الشعب على وزارة الخدمة المدنية مواصلة عملها فيما يتعلق بمراجعة بيانات موظفي الدولة واستيفاء ملفاتهم الوظيفية مع الالتزام بالقوانين المنظمة للإحالة للتقاعد وحقوق المتقاعدين خاصة قانون الخدمة المدنية رقم ١٩ لسنة ١٩٩١م، وقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩١ بشأن التأمينات والمعاشات.

إيضاحات وزير الخدمة المدنية بشأن الإحالة للتقاعد

أوضح وزير الخدمة المدنية والتأمينات سليم المغلس في جلسة مجلس النواب يوم ٧ يوليو ٢٠٢١م بشأن تعميم الوزارة بموافاتها بالبيانات المتعلقة بالمحاليين للتقاعد لمن بلغوا أحد الأجلين من موظفي الدولة مشيراً إلى الآثار الناتجة عن نقل وظائف البنك المركزي اليمني وما ترتب على ذلك من توقف صرف مرتبات موظفي الدولة.

وثنم الوزير المغلس مواقف وصمود وتضحيات الموظفين في وجه العدوان من خلال الحفاظ على مؤسسات ومرافق الدولة واستمرارهم في أداء واجباتهم وأعمالهم رغم توقف المرتبات.

واعتبر موافقهم محل تقدير الجميع؛ مؤكداً تفهم الوزارة للمحاذير المترتبة على ذلك والظروف الناتجة عن استمرار العدوان والحصار.

كما أكد وزير الخدمة المدنية أن الوزارة بصدد إعداد دراسة محدثة وشاملة لإيجاد قاعدة بيانات تفصيلية للموظفين بهدف تنظيف كشف الراتب من المزدوجين والمنقطعين وصولاً إلى تصحيح الاختلالات واتخاذ القرار الأمثل.

وأقر مجلس النواب تكليف رئيس الحكومة ووزير المالية والخدمة المدنية والتأمينات بتقديم تقرير مفصل وشامل للمجلس مع الأخذ في الاعتبار مراعاة ضمان حقوق ومعاشات المتعاقدين وفقاً للقانون والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء استمرار العدوان والحصار.

إيضاحات وزير التجارة والصناعة حول مشاكل مصنع الغزل والنسيج

استمع المجلس أيضاً في جلسته يوم ٧ يوليو ٢٠٢١م الى إيضاحات من الأخ / وزير التجارة والصناعة .. حيث أوضح الأخ / الوزير بان مصنع الغزل والنسيج تعرض لمشاكل كثيرة أدت إلى توقفه ، موضحاً بأن الوزارة قامت بتشغيله بجهود ذاتية وبدون اي تمويل حكومي وقد قامت بتأهيل جميع الأقسام في المصنع من قبل المختصين من موظفين ومهندسين واصبح المصنع جاهزاً للعمل ولم يبق لتشغيله سوى توفير النفقات التشغيلية مؤكداً التزامه بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير ثم اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الأغلبية المطلوبة .

وفيما يخص التوصيات الخاصة بتقرير لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب بشأن أوضاع شركة كمران أوضح وزير التجارة والصناعة بأن التوقيف للمصنع كان بسبب احتجاز المواد الخام في ميناء عدن ، وقد حلت هذه المشكلة والمصنع الآن يعمل بنصف طاقته الإنتاجية .. كما طالب من المجلس بأن أي رسوم جديدة يجب أن تكون على السجائر المهربة لأن ما تدفعه شركة كمران اكثر من الضرائب التي يدفعها المهربين ..

كما التزم الوزير بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير

مجلس النواب يصوت على إسقاط عضوية ٣٩ نائباً المؤيدين للعدوان

صوت مجلس النواب في جلسته يوم ١٠ يوليو ٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي الطلب المقدم من عدد من أعضاء المجلس بشأن إسقاط عضوية المجلس عن أعضاء المجلس المشمولين في الكشف المرفق للطلب المقدم وهم :

- ١- احمد هادي محمد الصريمي الدائرة ١٨ .
- ٢- علي حسين ناصر العنسي الدائرة ٤ .
- ٣- عبدالملك عبدالله القصوص الدائرة ١٤ .
- ٤- احمد عباس أحمد البرطي الدائرة ٤٠ .
- ٥- أمين محمد هزاع الصلوي الدائرة ٤٥ .

- ٦- صهيب حمود خالد الصوفي الدائرة ٣٧.
- ٧- عبدالحميد سيف البتراء الدائرة ٥٦.
- ٨- عبدالحميد محمد فرحان الشرعبي الدائرة ٥٤.
- ٩- عبدالوهاب محمد قائد عامر العامري الدائرة ٤٦.
- ١٠- عبدالسلام احمد الذهلي الدائرة ٤٣.
- ١١- صادق علي الضباب الدائرة ٥١.
- ١٢- علي محمد غالب المخلافي الدائرة ٣٦.
- ١٣- محمد ثابت العسلي الدائرة ٥٩.
- ١٤- محسن علي البحر الدائرة ٤٤.
- ١٥- محمد سيف عبد اللطيف الشميري الدائرة ٤٧.
- ١٦- علي قائد سلطان الوافي الدائرة ٥٨.
- ١٧- إسحاق يحيى القحم الدائرة ١٩٠.
- ١٨- محمد احمد ورق الدائرة ١٧٦.
- ١٩- نصر زيد أمين محي الدين الدائرة ١٨١.
- ٢٠- عبدالله حمود الكاتب الدائرة ٨٢.
- ٢١- احمد يحيى الحاج الدائرة ١٠٥.
- ٢٢- علي احمد مثنى الوراق الدائرة ٨٧.
- ٢٣- فيصل شايف الحبيشي الدائرة ٨٤.
- ٢٤- علي مسعد اللهيبي الدائرة ١٠٧.
- ٢٥- محمد نجيب احمد سيف الدائرة ٩٥.
- ٢٦- حميد محمد علي شعيبين الدائرة ٢٥٢.
- ٢٧- عبدالرحمن إبراهيم نشطان الدائرة ٢١٣.
- ٢٨- عبدالله سعد شرف النعماني الدائرة ٢٠٩.
- ٢٩- محمد الحاج الصالحي الدائرة ٢١٢.
- ٣٠- علي محمد الصعر الدائرة ٢٨٨.
- ٣١- مذحج عبد الله الأحمر الدائرة ٢٩٢.
- ٣٢- محمد يحيى الشرفي الدائرة ٢٤٠.
- ٣٣- عبدالرحمن علي العشبي الدائرة ٢٣٩.
- ٣٤- احمد محمد يحيى قبوع الدائرة ٢٧٢.
- ٣٥- علي عبدربة القاضي الدائرة ٢٧٩.
- ٣٦- حسين حسين علي السوادي الدائرة ١٣٠.
- ٣٧- ياسر احمد سالم العواضي الدائرة ١٢٩.
- ٣٨- إبراهيم احمد صغير المزلم الدائرة ٢٢٣.
- ٣٩- محمد مهدي الكويتي الدائرة ٢٢٦.

وأشار الطلب المقدم من عدد من أعضاء المجلس إلى أن الأعضاء المشار إليهم ارتكبوا جريمة خرق الدستور والخيانة العظمى المتمثلة في إخلالهم بالدستور، من خلال دعوتهم

وتأييدهم لدول تحالف العدوان بالاعتداء على اليمن أرضاً وإنساناً، وانتهاك سيادته وسلامة أراضيه وتمزيق نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية وتدمير بنيته وكل مقدراته.

ولفت الطلب إلى أن النصوص الدستورية واللوائحية إزاء الجرائم والمخالفات التي ارتكبتها أولئك الأعضاء ومنها ما يتعلق بإسقاط العضوية لارتكابهم تلك الأفعال والجرائم؛ وعلى وجه الخصوص المادة (١٩٣) من اللائحة الداخلية للمجلس واختصاص مجلس النواب وحده بالفصل في طلب إسقاط العضوية)، وكذا المادة (١٩٠) .

وطالب أعضاء المجلس الموقعين على الطلب استكمال الإجراءات الدستورية والقانونية لإسقاط عضوية المجلس عن أولئك الأعضاء..

وبعد نقاش مستفيض طرح الأخوة أعضاء المجلس مقترح يقضي بالتصويت على أحد المقترحين إما إحالة الطلب إلى اللجنة المختصة بهدف التثبيت ممن ثبتت إدانتهم ومشاركتهم في جلب وتأييد العدوان على بلدهم أو السير في التصويت على إجراء إسقاط العضوية عنهم .

وقد أكد الأخوة نواب الشعب في نقاشاتهم إلى انه ثبت من خلال تحركاتهم وتصريحاتهم عبر وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي تتصلهم عن أداء واجباتهم الدستورية وتخليهم عن القيام بالمهام التي أقسموا عليها ولكون أولئك الأعضاء قد ارتكبوا جريمة خرق الدستور والخيانة العظمى المتمثلة في إخلالهم بالقسم الدستوري ودعوتهم وتأييدهم للعدوان على اليمن الأرض والإنسان وانتهاك سيادته وتمزيق وحدته الوطنية ونسيجه الاجتماعي والإضرار بمصالحه؛ فضلاً عن غيابهم عن حضور جلسات المجلس لمدة أربعة عشر دورة متتالية من سبعة أدوار لانعقاد سنوي خلال الفصل التشريعي الحالي، كون الانعقاد السنوي يتكون من دورتي انعقاد (كل ستة أشهر دورة) .

وبإعمال تلك النصوص الدستورية واللوائحية إزاء الأفعال والجرائم والمخالفات الجسيمة التي ارتكبتها أولئك الأعضاء فقد صوت المجلس على مقترح السير في إجراءات إسقاط العضوية لأولئك الأعضاء المشار إليهم آنفاً.

وبعد أن صوت المجلس على إسقاط عضوية المجلس عنهم أعلن خلو مقاعدهم..